

إتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد – حساب البلاد

- ب) يجوز للبنك بعد موافقة المستخدم تقديم أي معلومات تخص المستخدم للمؤسسات الأخرى التي يرى البنك أنها مناسبة، وقد يحصل المستخدم بسببها على خدمات يرى البنك أنها ذات أهمية، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها المستخدم، أو يحصل عليها البنك نتيجة معاملاته، أو نشاط آخر.
- ت) في حال عدم رغبة المستخدم في استلام عروض تسويقية من البنك، فعليه إشعار البنك بذلك، لاستثناء اسمه من قائمة العملاء المعدة لهذا الغرض.
- ث) وافق المستخدم على أن يقوم البنك بحمل معلومات معينة، بما فيها بيانات هوية العميل إلى حاسوب المستخدم، أو إلى نظام دخول آخر.
- 8) حدود مسؤولية البنك:
- أ) التزام البنك على بذل الجهود المناسبة لضمان عمل خدمة نظام البلاد على أفضل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط، بناء على تلك التعليمات المرسله من خلال خدمة نظام البلاد، التي يتم تسلمها فعلاً، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال، التي قد تؤثر على دقة الرسائل، التي يرسلها المستخدم، أو توقيت وصولها.
- ب) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير في إرسال تعليمات تنشأ عن استعمال أي خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يتعد البنك، أو يفرط، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام المستخدم بإعطاء تعليمات خاطئة، أو إذا لم تعط تعليمات الدقة كاملة، قبل وقت كاف يسمح بالدفع في الوقت المناسب.
- ت) تعد المعلومات التي يستلمها المستخدم من البنك على أنها موثقة، ويمكن تزويدها فقط على أساس بذل الجهود الممكنة لضمان راحة المستخدم، لكنها ليست مضمونة، ولا يعد البنك، أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولاً عن أي نقص في دقة تلك المعلومات، أو تمامها، أو توفرها، أو توقيت وصولها، أو عن أي استثمار، أو قرار آخر يتم اتخاذه باستعمال هذه المعلومات.
- ث) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فيروس حاسوبي، أو مشكلات ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات تقدمها أي جهة مزودة للمعلومات، أو قد تنشأ من حاسوب المستخدم الشخصي، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال القرصنة.
- 9) حظر استخدام نظام البلاد للأغراض الأخرى:

- يستخدم نظام البلاد برامج ذات ملكية خاصة للبنك، وأخرى تعود لجهات مزودة، فإذا رُود البنك المستخدم برنامجاً لاستعماله مع نظام البلاد فهذا يمنح المستخدم ترخيصاً غير حصري باستعمال هذا البرنامج، ويسمح به لاستعماله للأغراض المرفرة فقط، كما هي معدة في هذه الإتفاقية، ولا يجوز له فك، أو تجزئة، أو نسخ، أو تعديل، أو إعادة هندسة أي من برامج نظام البلاد، أو السماح لأي شخص آخر بذلك، وتتيح خدمة نظام البلاد للمستخدم إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات عن البنك وجهات أخرى، وتعد هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك، والجهات المزودة الأخرى، ويمكن للمستخدم استعمال نظام البلاد فقط للأغراض الشخصية غير التجارية، ولا يجوز له إعادة نسخ، أو بيع أي جزء من المعلومات التي يوفرها له نظام البلاد، ومن المعلوم لدى المستخدم أن البنك لا يقدم له أي معلومات وبيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة، وأي برامج اتصالية، وطرق تسليم، بحددها البنك فيما يتعلق بخدماتها، وأدائها، ودقتها، وموثوقيتها، واستمرار توفرها، وغير ذلك، ولا يضمن البنك أن يكون برنامج التشغيل أو أي اتصالات، أو نظام التسليم، مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك، أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء والمشكلات.
- 10) خدمة العملاء:
- يحق للمستخدم في حالة طلب المساعدة بخصوص نظام البلاد الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتائب إلى البنك على عنوانه، كما وافق المستخدم على أنه يجوز للبنك تسجيل المحادثات التي يجريها موظفو البنك مع المستخدم، وهذا إجراء يقوم به من وقت لآخر، بهدف مراقبة جودة الخدمات، ودقة المعلومات التي يزودها موظفو البنك للمستخدم، وكذلك للتأكد من إتباع تعليمات المستخدم، ويمكن للخدمات الهاتفية بالبنك أن تساعد المستخدم في حل أي مشكلات تتعلق بنظام البلاد، ولا يدخل في ذلك التنازل عن أي شرط من شروط هذه الإتفاقية.
- 11) الرسائل الإلكترونية:
- بالنظر إلى أن الرسائل المرسله عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت قد لا تكون آمنة، فإن المستخدم وافق على الاتصال بالبنك إلكترونياً فقط، من خلال مركز الرسائل، باستعمال خيار طلب المساعدة، كما أنه وافق على تسلم المخاطبات المتعلقة بحسابه بطريقة إلكترونية، وتعمد المستخدم بأنه لن يحاول تعادي تسلم أي رسائل إلكترونية أرسلت إليه، عندما تصبح تلك الرسائل متاحة له، ويمكنه طباعة نسخة من تلك المخاطبات، باستعمال وطيفة (طباعة)، المتوفرة في برنامجها.
- 12) محافظة المستخدم على سرية معلومات هويته:

- يتعين على المستخدم التأكد من حفظ الهوية الخاصة به، وكلمة السر، والرقم السري، فهذه الشغرات هي وسائل حماية مهمة للمستخدم، وتعد بمثابة توقيعه الشخصي، فلا بدونها في أي أجهزة إلكترونية، أو أي وثائق، أو وسائط معلوماتية أخرى للدخول المباشر، وإذا ظن المستخدم أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الاطلاع على رقمه السري الخاص به، فعليه الاتصال بالبنك فوراً، وبعد الهاتف أسرع طريقة لإشعار البنك بأن شخصاً ربما يستعمل رقمه السري، أو كلمة السر الخاصة به، من غير إذن، أو تفويض منه، ومن الممكن بسبب ذلك أن يخسر المستخدم كامل المبلغ المتوفر في حسابه، وعلى المستخدم أن يتصل بمركز الخدمة الهاتفية، وسيدد أحد موظفي البنك على أهية الاستعداد لتلقي مكالمته، على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- 13) استقلالية الشروط: في حالة بطلان أي شرط، أو أكثر من شروط وأحكام خدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي، أو أصبح غير قانوني، أو غير واجب التنفيذ، لأي سبب من الأسباب، فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول، وواجبة التنفيذ.

تالياً : أحكام عامة

- 1) التزام العميل والبنك بأن يكون التعامل بينهما موافقاً للحكام الشرعية الإسلامية، ولا يحق لهما التعامل بالمحرمات، كالربا، وعقود الغرر، وغيرها.
- 2) التزام البنك ببذل الجهود البنكية المعتادة لتنفيذ تعليمات العميل، ولا يتحمل البنك، أو أي من المسؤولين، أو الموظفين فيه أي خسارة، أو ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه التعليمات، إلا في حال التعدي، أو التفریط.
- 3) تطبيق الرسوم المعتادة لتنفيذ أي عملية يقوم بها البنك، بناء على تعليمات العميل، وإذا تضمنت تلك العملية فرضاً من البنك للتعامل فيكون تلك الرسوم بقدر التكلفة الفعلية فقط، وسوف تضاف لتلك الرسوم كذلك أية ضرائب مستحقة على الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة والأضافة واللائحة السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية .
- 4) لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ تعليمات العميل الثانية، عندما يكون الرصيد المتاح في حساب صاحب الحساب غير كاف في وقت التنفيذ المطلوب.
- 5) للبنك أن يرفض في أي وقت تنفيذ التعليمات الثابتة، وذلك بعد إشعار العميل، ومن دون أي مسؤولية على البنك تجاهه.
- 6) تستمر الأحكام نافذة حتى التاريخ المحدد لنهايتها إن وجد، أو تكون لأجل غير مسمى بعد ذلك.
- 7) أيام العمل :
- أيام العمل المعتادة ببنك البلاد من الأحد إلى الخميس، عدا أيام العطل العامة، وتعد الجمعة والسيبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية، لكن الدخول إلى موقع البنك على الإنترنت، والاستفادة من خدمات الهاتف المصرفي، سيكونان متاحين للعميل على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- 8) الإشعارات وكشوف الحساب:

- سوف يستلم العميل كشف حساب دوري لحساباته البنكية، على عنوانه الموضح بهذا العقد، أو إلى أي عنوان آخر، يحدده العميل بموجب إشعار خطي إلى البنك، يوضح ضمن أشياء أخرى عملياته المالية، والمصرفية التي تمت على الحساب، ويمكن أن يرسل كشف الحساب على أساس شهري، ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنوي، بناء على طلب العميل، ويعتبر كشف الحساب، والبيانات الواردة فيه صحيحة، وملزمة للعميل، ما لم يتم الاعتراض عليها خطياً، خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، من تاريخ صدور كشف الحساب، وسوف تعد سجلات البنك بما فيها الإشعارات، وكشوف الحساب، والمستندات الأخرى التي يصدرها البنك بخصوص العمليات، إثنائاً قاطعاً يعتمد عليه بالحكم في أي خلافات، أو مسائل تتعلق بالترافق، والبيانات، والرسوم، والألتعاب، والتكاليف، والتعليمات، والرقم السري الشخصي، أو أي خلاف، أو مسألة أخرى تنشأ بين العميل والبنك، ويكون العميل مسؤولاً، في جميع اللواقف عن إشعار البنك خطياً بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تغيير في العنوان، ويتنازل العميل صراحة عن أية مطالبة ضد البنك قد تنشأ عن عدم تمكن البنك من الاتصال بالعميل، بسبب تقصير الأخير في تزويد البنك بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تعديل عليه، وفي حالة عدم رغبة العميل في استلام أية مراسلات بردية، بما فيها البيانات والإشعارات فيما يتعلق بالحساب، معتمدت بواقف العميل على إخلاء مسؤولية البنك، وبحمية من الضرر والخسارة فيما يتعلق بجميع حقوق أو مطالبات العميل تجاه البنك، الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن عدم تزويده - أي العميل - بالكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك - من غير تحديد - أية مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أي أخطاء أو طلب تصحيحها، أو تصحيح أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات.
- 9) تكون هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها إن وجد، أو تكون مفتوحة المدة، وأي تعديلات، أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلم للبنك خطياً.
- 10) خصم الرسوم ومقاصة الديون:
- يحق للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية، والرسوم الحكومية وكذلك أية ضرائب مستحقة على الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة والأضافة والأضافة واللائحة السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية، وكذلك أية ضرائب مستحقة على الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية هذا الطلب وفق ما تنص عليه الأنظمة واللائحة السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية التي قد تفرض على الحساب أو على الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية - بعد إشعار العميل بذلك - وإذا كان على العميل ديون مستحقة للبنك، وكشوف الحساب، وفحوق للمعد، فيحق للبنك في أي وقت خصم الديون من الرصيد المتبقني بالحساب، أو من أي حساب آخر، يحتفظ به العميل لدى البنك، كما يحق للبنك أن يقوم ببيع أي ضمانات مقدمة من العميل، بعد إشعاره بعزم البنك ببيعها بسعر السوق، ما لم يفسد خلال مهلة محددة، وبعد بيعها يستوفي حقه منها كاملاً، ويبقى العميل ملزماً بالفرق متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية، والحقوق المكفولة للبنك بموجب هذه المادة ستكون بالإضافة إلى أي حقوق أخرى مكفولة له بموجب هذا المستند، وبموجب استمارة الطلب المقدمة للبنك من العميل، وبموجب الأنظمة والتعليمات السائدة.
- 11) تعديل الشروط والأحكام: يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة على الحساب، والخدمات البنكية الأخرى المقدمة للعميل، بما في ذلك الرسوم المحددة لتلك الخدمات وتلقائياً بالضرائب ذات الصلة، وسوف يقوم البنك قبل بدء سريان تلك التعديلات، أو التغييرات بإشعار العميل بتلك التعديلات، أو التغييرات، وذلك بأية وسيلة إشعار معتمدة من قبل البنك إلى آخر عنوان له يكون مدرجاً في سجلات البنك، ويكون ما ينبت إرسال التعديلات دليلاً على أن العميل قد تسلمها، وبعد عدم اعتراض العميل على تلك التغييرات خلال (30) يوماً، واستمرار العميل في التعامل مع البنك قبولا منه بها، وللعميل في حالة عدم موافقته على التعديل أن يقوم بإقفال الحساب الجاري، وتسليم دفاتر الشيكات، وبطاقة صراف البلاد، والبطاقة الائتمانية، بعد سداها مديونته القائمة لصالح البنك، وغيرها من المستندات الصادرة بموجب هذا الحساب
- 12) تقييد وتعليق وحجز الحساب: إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية، أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب، يحق للبنك تقييد، أو تعليق استخدام الحساب، وأن يحجز الرصيد الدائن، إلى حين صدور توجيه خطي من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أمر محكمة، أو حكم ملزم من هيئة تحكيم، أو وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.
- 13) اللغة: أيرمت هذه الإتفاقية ووقعت باللغتين العربية والإنجليزية، وإذا وجد تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يوافق الطرفين على أن يكون النص العربي هو المعتمد في تفسير هذه الإتفاقية وتنفيذها.
- 14) التنازل، والخصائص القضائية:

- أ) هذه الإتفاقية للأمانة وللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- ب) يجب إخطار البنك فوراً بأي شكوى تخص بالحساب، وبطاقة صراف البلاد، أو بأي خدمة من الخدمات التي تتم عن نظام البلاد وإذا لم يمكن حل الموضوع ودياً فإنه يجوز للعميل رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، فإذا لم يتم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة مثل الشكوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه، فيما يخص باتخاذ تلك الإجراءات.

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد - حساب البلاد

إقرارات العميل

- * أتعهد/تتعهد بتحديث بياناتي/بياناتنا الشخصية حين طلبها من البنك أو في المدة المحددة من البنك أو في أي وقت متى ما طلب البنك ذلك، وإني أتعهد/تتعهد بتقديم هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم / السجل التجاري قبل انتهاء صلاحيتها.
- * التزم / نلتزم بتحديث بياناتي / بياناتنا في حالة طلبها من البنك في حالة انتهاء تاريخ صلاحية الهوية أو عند تغيير أي من بياناتي المذكورة في النموذج
- * أقر/تقر بأن البنك له كامل الصلاحية لتحديد حسابي/حساباتي عند انتهاء صلاحية هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري أو عند عدم تحديثي/تحديثنا لبياناتي/بياناتنا الشخصية ومعلوماتي/معلوماتنا، عناويني/عناويننا، مصدر/مصادر الدخل أو توقيعي/توقيعاتنا أو اذا لم أستطع/نستطيع متابعة المتطلبات التنظيمية الأخرى.
- * أؤكد/تؤكد بأنني/بأننا غير ممنوع/ممنوعين قانونياً من التعامل معي/معنا، وأن جميع المعلومات والبيانات المقدمة من جاسي/جانينا صحيحة وصادقة، وأوافق/توافق على أنني/أننا ملزم/ملزوم بالبلغ البنك بطريقة منتظمة في حالة حدوث تغيير في التفاصيل التي زودت/زودنا بها البنك.
- * أهتم/نهتم وأؤكد/تؤكد بأنه سيتم فتح حسابي/حسابنا للتحويل لإرسال واستقبال حوالتي/حوالاتنا الشخصية فقط، وأنني/أننا لن أقوم/نقوم بحويل أي أموال لأغراض تجارية وأنني/أننا أيضاً وأؤكد/تؤكد أنه لن يتم التحويل نيابة عن شخص آخر.
- * أؤكد/تؤكد بأن تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) سوف تكون من مصادر مشروعة، وأنني/أننا مسؤول/مسؤولون عن خلوها من أي تزيف، وإذا استلم البنك مني/منا أي أوراق مالية مزيفة، فلن يتم تعويضني/تعويضنا عنها.
- * أؤكد/تؤكد أن يتم تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) للأغراض مشروعة، وأنها لن تستخدم لتمويل صفقات الأسلحة غير المشروعة، أو حروب وزعزعات، أو أنشطة غير مشروعة أخرى.
- * أؤكد/تؤكد أيضاً أنني/أننا أقدم/نقدم معلومات صحيحة وأقر بصحتها وأنني/أننا أهلي / نخلي بنك البلاد من أي مسؤولية في حال كانت المعلومات المقدمة مني أغلده غير صحيحة، ولن أطلب/تطلب البنك بأي تعويضات في حال تحويل أموال وتم مصادرتها أو تحميدها كون المستفيد مدرج في أحد قوائم الحظر الدولية.

صاحب الحساب			
تم قراءة هذه الاتفاقية والشروط والأحكام المضمنة في الصفحات من () إلى () ، وفهماها فهماً كاملاً ، وتم استلام نسخة منها ، وعلى ذلك تم التوقيع			
التوقيع	الاسم		
خاص باستخدام البنك			
تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ
المفوض بالتوقيع	الاسم	الرقم الوظيفي	التاريخ

رقم الحساب	
------------	--

اسم الحساب	
------------	--

نموذج التوقيع

اسم الموقع :		
نموذج توقيع رقم (1)	نموذج توقيع رقم (2)	
صلاحية التوقيع :		
<input type="checkbox"/> منفرد		
<input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت)		
<input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)		

اسم الموقع :		
نموذج توقيع رقم (1)	نموذج توقيع رقم (2)	
صلاحية التوقيع :		
<input type="checkbox"/> منفرد		
<input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت)		
<input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)		

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وكذلك التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.					
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ		
اعتماد	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ		

ملاحظة (في حال وجود مفوضين آخرين على الحساب يتم استيفاء توقيعاتهم على صفحة / صفحات إضافية لصفحة نموذج التوقيع)